جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

بعنوان :

دراسة أثر القروض الفلاحية على ربحية البنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ولاية الوادي - خلال الفترة (2018/ 2019)

من

إعداد الطالبين :

دحمان كريم

نصردين بوحامد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...../...../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتورة / صديقي صفية جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

بعنوان :

دراسة أثر القروض الفلاحية على ربحية البنوك دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية - ولاية الوادي – خلال الفترة (2018/ 2019)

م

من إعداد الطالبين :

دحمان كريم

بوحامد نصر الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...../...../2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتورة / صديقي صفية جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الدكتور/ ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

أهدي ثمرة نجاحي هذا المتواضع إلى من قال فيهما جل جلاله

«وَ أَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ اَلرَّحْمَةِ وَ قُل رَّبِ ارحمهما كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار و اعتزاز

إلى الذي أعطاني النصيحة و أنار دربي بتوجيهاته وعلمني العطاء بدون انتظار

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إلى جميع إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم إلى أولاد إخوتي

إلى جميع الأهل والأقارب إلى من تميزوا بالعطاء والوفاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى كل أصدقائي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى جميع زملاء دفعة الماستر مالية مؤسسة

إلى كل من في قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حفظهم الله جميعا.

حمان كريم

إهـــــــداء

الحمد لله الذي رفع من اراد به خيرا بالعلم ،وخذل المعرضين عن الهدى

وعرضهم لكل هلاك وهوان.

وأشهد أن لاإله إلا الله الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم قليلا ولا كثيرا

وجعل لنا السمع والبصار والأفئدة لنشكره بصرفها إلي المعارف النافعة وكان ربك

قديرا

وأشهد أن محمدا عبده ورسول الذي أرسل إلي جميع الثقلين بشيرا ونذيرا.

أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما خاصة أمي الكريمة وإلى جميع الإخوة والأخوات

وكذا جميع الأهل والأقارب وكل من يحمل لقب بوحامد .

و إلي جميع الأصحاب والرفقاء و خاصة دحمان كريم،

وإلى

كل من يكنون لنا المحبة و التقدير .... **بوحامد نصر الدين**

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

"فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ"

فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بكامل عربون المحبة والوفاء للذين سهروا وجاهدوا إلى أن أوصلونا إلى هذا المقام الوالدين الكريمين

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد بجهده ووقته ودعائه

الملخص :

تقوم البنوك الفلاحية بوظيفة الوسيط المالي بين المدخرين من الأفراد والمؤسسات وبين فئة القطاعات الإنتاجية، وهذا أدى إلى بروز أهمية النشاط البنكي والذي يعد كعامل فعال في توفير احتياجات مختلف المؤسسات و المشاريع ويتم تأمين هذه الاحتياجات عن طريق عملية منح القروض.

وتولت البنوك الفلاحية في القطاع الفلاحي اعتماد على معلومات الخاصة بالأفراد الطالبة للقرض، وإجراء دراسات تحليلية مدققة للجانب المالي لها عند دراسة ملفات القروض واتخاذ قرار المنح هذا من شأنه التأثير على الربحية مستقبلا.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك بجميع الوظائف و ينحصر هدفها على تحقيق الربحية كباقي البنوك و هذا يعتمد على قدرة البنك على حسن التصرف فربحية هيا مقياس للأداء المالي

إن ربحية المصرف هي مصدر قوته ، فالمصرف الرابح يستطيع زيادة أمواله الخاصة مما ينعكس على توطيد قاعدته المالية واكتساب استقلالية قراراته.

الكلمات المفتاحية: تنمية فلاحية ، ربحية ، قروض فلاحية ، قطاع فلاحي

Résum

Les banques agricoles agissent en tant qu'intermédiaire financier entre les épargnants individuels et institutionnels et entre les secteurs productifs, ce qui a conduit à l'émergence de l'importance de l'activité bancaire, qui est considérée comme un facteur efficace pour répondre aux besoins des diverses institutions et projets, et ces besoins sont garantis par le processus d'octroi de prêts.

Les banques agricoles du secteur agricole se sont appuyées sur des informations sur les personnes demandant le prêt, et ont mené des études analytiques auditées sur leur aspect financier lors de l'étude des dossiers de prêts et de la prise de cette décision d'octroi qui affecterait les bénéfices futurs.

La Banque pour l'agriculture et le développement rural, comme les autres banques, remplit toutes ses fonctions et son objectif se limite à atteindre la rentabilité comme les autres banques, et cela dépend de la capacité de la banque à bien se comporter. La rentabilité est une mesure de la performance financière.

La rentabilité de la banque est la source de sa force: la banque rentable peut augmenter ses fonds propres, ce qui se traduira par la consolidation de sa base financière et l'indépendance de ses décisions.

Mots clés: développement agricole, rentabilité, prêts agricoles, secteur agricole

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
الشكر والعرفان	V
الملخص	VIII
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	X
المقدمة	ب
الفصل الأول : تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	1
المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وآليات تمويله	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني : تقييم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	15
المبحث الأول : القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):	17
المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول عملية التمويل وتقييم ربحية البنك	23
الخاتمة	31
قائمة المراجع	35
الملاحق	37
الفهرس	44

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	5
2.1	تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967 - 1990	9
1.2	استغلال الاراضي الزراعية	24
2.2	عدد حسابات الوكالة لسنة 2018 2019	26
3.2	ايرادات بنك BADRخلال سنة 2018 2019	26

مقدمة

مقدمة :

تختلف اقتصاديات العالم في اعتمادها على المصادر لتقوية الصادرات وميزان المدفوعات، فالدول المتقدمة تعتمد على الصناعة بصفة أساسية مقارنة بالقطاعات الأخرى .وهذا يظهر جلياً من خلال احتكارها للسوق العالمي في هذا المجال، وعلى خلاف الدول المتقدمة فمعظم الدول النامية تعتمد في صادراتها على المحروقات، فيتأثر اقتصادها بمجرد انخفاض أسعار البترول.

ومع انتشار آثار العولمة الاقتصادية وسعياً من هذه الدول للتخلص من هذه الأحادية والعمل على تنويع الاقتصاد، اتجهت إلى البحث عن البديل أو البدائل التي تحقق التنمية الشاملة والنمو اللازم .ومن خلالها يتم تجاوز المشاكل الاقتصادية مثل العمالة وانخفاض الصادرات والناتج المحلي ... إلخ. ومن بين هذه البدائل التي لها دور هام في الاقتصاد، القطاع الفلاحي فهو يلعب دورا مهماً وأساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر القطاع الأكثر عملية بالنسبة للدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي والتخلص من المشاكل والعوائق الاقتصادية.

الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي، وذلك لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي والتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الأمن الغذائي، فمنذ الاستقلال حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية، فالدولة ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال خطط التنمية الاقتصادية والمتمثلة مؤخرا في مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي، فضلاً عن إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي سنة 1982 متمثلا في BADR والذي عمل منذ نشأته على تمويل القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، وتنويع القروض لتصبح شاملة وتغطي كافة متطلبات القطاع، ومن بين هذه القروض كآلية للتمويل، فهو يوفر امتيازات غير موجودة في التمويل التقليدي، كما يلعب دورا هاما في تطوير القطاع الفلاحي من خلال عمليات التجديد والإحلال وتوسيع المشاريع وظهر هذا النوع من القروض في بدايته في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى أوربا، واتسع التعامل به بعد ذلك ليشمل باقي دول العالم، وهو ما أدى إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة في ذلك.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل تساهم القروض الفلاحية في ربحية البنك؟

محاولة لمعرفة فعالية القروض في تمويل المشاريع الفلاحية، نطرح التساؤلات الآتية:

1 –ما هي هذه القروض؟ وما هي خصائصها؟

2–ما هي أشكال القروض في القطاع الفلاحي؟

3 –ما هي الضمانات المقدمة لتمويل القطاع الفلاحي؟

4 – وما هي أهمية القروض الفلاحية ومدى ربحيتها ؟

فرضيات البحث:

1- مازال القطاع الفلاحي يعاني مشاكل متعددة، ويمكن للقروض الفلاحية أن يخفض من حدة هذه المشاكل، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

2-إن القروض الفلاحية لا تلغي آليات التمويل المختلفة الأخرى.

3- تساهم القروض الفلاحية في توفير حاجيات القطاع الفلاحي بأقل تكلفة.

4-ترتبط مردودية المشاريع الفلاحية بدرجة المخاطر.

أهداف البحث:

تهدف دراسة هذا البحث إلى:

-ا لتعرف على القروض بصفة عامة والقروض في القطاع الفلاحي بصفة خاصة، وأهم القروض الفلاحية والسياسة الائتمانية المتبعة في ذلك.

- التعرف على القروض كأحد أساليب التمويل في القطاع الفلاحي ومعرفة الطريقة التي يتم التمويل بها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1- أهمية القروض الفلاحي والمكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد.

2 - مكانة الدولة بصفتها وصية على هذا القطاع ودورها في تشجيع القروض الفلاحي.

3- محدودية تقنية التمويل عن طريق القروض في الجزائر والعمل على توسيعها.

4- القروض بديل تمويلي فعال أكثر من مصادر التمويل التقليدية.

5- إثراء المكتبة الجامعية.

أسباب اختيار البحث:

تبرز مبررات اختيار البحث فيما يلي:

1- تزايد الاهتمام بالقطاع الفلاحي والمنتجات البنكية المستحدثة في هذا المجال.

2- حداثة تقنية القروض وقلة استعماله في الجزائر.

3- إثراء الموضوع أكثر نظرا للنقص الملحوظ في الدراسات حوله.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وفهم مكوناته وإخضاعه لدراسة تطبيقية وتحليل الأبعاد والروابط المختلفة بين المفاهيم.

الفصل الأول

تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد الوطني، وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي الخام، ونظرا لأهمية البالغة التي يحظى بها أوجب على الدولة الإهتمام بتطويره وتنميته. ولأن التمويل الذاتي لا يكفي وحده لإتمام المشاريع الفلاحية في وقتها، وكذا لارتباط الفلاحة بالظروف المالية، المناخية والخصائص البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة، عملت الجزائرية على تدعيم هذا القطاع عن طريق توفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم والتحفيزات للفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي، ومن بينها استحداث صيغ جديدة لتمويل هذا القطاع ومن بين هذه صيغ نجد القروض الفلاحية. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول من خلال:

المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وآليات تمويله.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومقارنة بدراستنا.

المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وآليات تمويله

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، فمنذ الثمانيات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير بعض المنتوجات الفلاحية.

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي إلى تحقيق التوازن والإستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

المطلب الأول : واقع القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

واجهت الجزائر بعد الإستقلال وضعا إقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سنوات التخريب والحرب الإستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، حيث تعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص التي مر بها القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحي.

1-واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980) :

مر القطاع الفلاحي في فترة ما بعد الإستقلال بوضع صعب وهذا ما جعله بحاجة إلى إعادة الهيكلة من أجل إصلاحه والنهوض به، وحل مختلف المشاكل التي طرأت على هذا القطاع وتشجيع الإستثمار به والقيام بهذه العملية، مر هذا القطاع بمرحلتين أساسيتين أهمها مرحلة التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية كمايلي:

1-1.مرحلة التسيير الذاتي:

- **نشأة قطاع التسيير الذاتي ومفهومه**

- ظهر ونشأ هذا القطاع بموجب مرسوم 22 مارس 1963 أي ما بعد الاستقلال وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية وهي الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة ، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية.
- كما عرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، كما عرفت ميشتال رابتيس بأنه " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها "[1]

[1] - محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 15

- **مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:**

1- المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة) : ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962.وبالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو كأنها بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء الفردية والجامعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات الآليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردعية كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات في نفس الشهر صدر قانون لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك.

2- المرحلة الثانية (التأميم الجزئي) : امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج عملية وكما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها وجودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية.

3- المرحلة الثالثة (التأميم الكامل) : وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964. أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة وأعالي شلف، كانت موزعة وملك حوالي 22000 معمر. [1]

- **هياكل التسيير الذاتي:**

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثله في:

1- الجمعية العامة للعمال: وهي الهيئة في المزرعة ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج

2- مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين[2]

3- لجنة التسيير: هي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين ثلاثة إلى إحدى عشر عضوا منتخبين بحيث يكون ثلثي منهم مباشرين في الإنتاج

4- الرئيس: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالاغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها

[1]- موسى رحماني ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الانتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، ص 32، ص 33.

[2] - عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية،1988، ص 50 .

5– المدير: تعينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير

6– الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا: وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا [1]

جدول رقم (1–1): يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
– أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
– من 100 إلى 500 هكتار	686	30.9	213000	3.1
– من 500 إلى 1000 هكتار	620	29.0	443000	17.0
– من 1000 إلى 2000 هكتار	510	23.0	711000	26.4
– من 2000 إلى 3000 هكتار	236	12.4	743000	28.2
– أكثر من 5000 هكتار	22	1.1	14000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر : موسى رحماني مرجع سابق. ص 34

- **مشاكل القطاع المسير ذاتيا:** وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

– يعتبر التسيير الذاتي وهما، عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للانتاج الزراعي ولشروطه.

– عدم تحقيق الزيادة الانتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجود الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل، وكما أنه هنالك مشاكل أخرى متمثلة في:

❖ مشكلة التسويق: تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي لهذا القطاع وهذا لتأخر عملية الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة اخرى[2]

❖ مشكلة الأسعار: نلاحظ أن كمية الأسعار للمنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وانخفاضها وعدم تغطية تكاليف الإنتاج جعل المزارع تعاني من مشاكل مالية وضعف في قدرة التمويل الذاتي، إن السياسة البيروقراطية في فرض الأسعار جعلت المزارع لا يتقدم على انتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عائلة وهذا لتفادي ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتجات مما تظهر الدولة لاستيرادها من الخارج[3]

[1] - موسى رحماني مرجع سابق. ص 34.
[2] - عبد اللطيف بن آشنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص309، ص310.
[3] - موسى رحماني مرجع سابق. ص 39 ، ص 44.

❖ مشكلة التموين والتمويل : إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ماتصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التموين المسير ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر سلبيا على المحاصيل الزراعية بصفة عامة

أما التمويل الزراعي في هذا القطاع فقد عانى من انتقادات و عراقيل كبيرة وهذا خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص 1963، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله، فعمل هؤلاء الخدم الأجانب على عرقلة نجاح سيرة القطاع حتى يفتح المجال للرأسمالية الزراعية في هذا الإطار وعقب تأميم البنوك والمصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا انطلاقا من البنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR .

❖ مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الزراعية : نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة وارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة إلى أخرى، وهذا ما أثر سلبا على هذا القطاع والإنتاج الزراعي بصفة عامة وهذا لعدة أسباب منها :

- ارتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية.
- إمكانية الترقية و ارتفاع الأجور زيادة على اختلاف ظروف العمل وسهولته أحيانا.
- إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية بالجزائر، وهران، عنابة.
- الضعف التقني للزراعة الجزائرية والمؤشرات الطبيعية كقلة الأمطار.
- قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب انخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم.

❖ بعض المشاكل الإدارية : إن الجهات التي تقدم على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال والجمعية العامة المدير... كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه، وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لأن نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق النصوص للتسيير الذاتي التي تعتمد على الجهد العضلي وتطبيق أوامر المعمرين لا غير وبالتالي عدم تهيكلهم وتأقلمهم في الإطار الجديد وهو المراقبة والاشتراك في اتخاذ القرار. [1]

- **أهداف التسيير الذاتي** : قد حددت فيما يلي :

❖ حماية الأملاك الشاغرة.

❖ مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.

❖ وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.

❖ تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.

❖ توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

❖ تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وترك الوسائل غير الصالحة.

[1] - موسى رحماني مرجع سابق. ص 45.

❖ تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في المهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في :

أ- على المستوى المحلي:

❖ المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية.

❖ اتحادات الآلات الزراعية وتمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها.

ب-على المستوى الوطني:

❖ تعاونيات الإصلاح الزراعي.

❖ تعاونيات جهوية للتصريف.[1]

1-2. مرحلة الثورة الزراعية:

✓ **ظهور ونشأة الثورة الزراعية** : جاءت الثورة الزراعية كعملية تغيرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الأستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971، الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق الأرض لمن يخدمها.

✓ **أهداف الثورة الزراعية** : من بين الأهداف الثورة الزراعية مايلي :

- إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات وتخصيص أراضي الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية وتزويدهم بالوسائل اللازمة.
- إنعاش الفلاحة وفق برامج زراعية عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي وتطويره في إطار الشبكة الصناعية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية.
- إعادة تأسيس هياكل جديدة عن طريق إنشاء تعاونيات زراعية وتحديد مبادرات المحاصيل الزراعية.
- تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان وذلك بإعتماد الوسائل العلمية الحديثة وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا الإطار
- مكافحة كل أشكال التبذير وجعل الإستثمار وتطوير وسائل الإنتاج أمر إلزاميا، كما تلتزم الدولة بحماية الأراضي التي هي رأس مال دائم ومحور الإستثمارت الزراعية وتشجع وتسهر على مراقبة عمليات التسليف والقروض الموجهة بصفة كبيرة إلى تربية الماشية وتحديث الهياكل الزراعية، وكذا إلى تنظيم شبكة التموين والتسويق والجباية وأسعار السلع الضرورية.

[1]- نور لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة – ولاية تيارت-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة المجاستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 113.

✓ **مراحل تطبيق الثورة الزراعية:**

أ–المرحلة الأولى: مرحلة الترشيد والتوعية

من خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية.

ب–المرحلة الثانية:

وفيها يتم عملية توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا منها الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة، وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة ويتم تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.[1]

ج–المرحلة الثالثة:

ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والتخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية لقد إتسمت مرحلة التطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الإشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة أو أقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكمياوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33 % وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

لكن المشاكل الكثيرة خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية ومن بينها :

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- قلت الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسيب.
- نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها يجعلها عرضة للعوامل المناخية غير مناسبة لبذرها.[2]

إن عدم تقديم التسهيلات للفلاحين وعدم تزويدهم بالموارد الضرورية أدى إلى تراجع الإنتاج وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، ولكن كانت هنالك الموارد البترولية التي غطت جميع النقائص وسمحت بتوزيع الدخول الذي استفادت منه شرائح السكان حتى اختفت الإختلالات التي ظهرت فتحول المتعاونون والمستفيدون من الأراضي الثورة الزراعية إلى شبه أعمال الأجرة وأصبحت تعاونيات الثورة قطاعا يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل على نفس القواعد ويعاني من تدخلات السلطات المحلية والمركزية

[1] - مجدولين دهينة ، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق وتطوير سهل في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 12، ص 15

[2] – بلعوج حورية، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية،–BADR– فرع بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017–2018،ص 20، ص 21.

مما فتح المجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق ويبيعون منتجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغنى السكان فالثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الإجتماعية في الأرياف أدت إلى بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص الذين حققوا ثرائهم بفضلها، إضافة إلى ذلك لم تأتي بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي إرتفاع في المردود[1].

جدول رقم (1-2): تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967 – 1990

قطاعات الاستثمارات	79-67	84-80	89-85	1990
الفلاحة والغابات والري والصيد البحري	%08.80	%09.09	%11.42	%09.30
الصناعات	%50.50	%28.00	%23.10	%25.40
البناء والأشغال العمومية	%02.30	%03.70	%04.12	%02.30
خدمات الأنتاج	%07.50	%08.00	%06.60	%08.10
الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	%30.90	%50.40	%54.76	%54.90
المجموع النسبي	100	100	100	100
المجموع القيمي بالمليار دج	274.13	311.81	370.50	95.10

المصدر: العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود المالية، 1997، ص 67.

2- وفقا لقطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990):نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابق، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية.[2]

3-واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-1999):جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الإعتبار الماضي السياسي أثناء الحرب التحرير وبأن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى. [3]

[1]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 16.

[2]- مسعودي نور الهدى، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- أم البواقي-، مذكرة مكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019، ص9.

[3]- ربح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2003، ص 202، ص 203.

المطلب الثاني: شروط نجاح سياسة التمويل للقطاع الفلاحي

من أجل نجاح سياسة التمويل الفلاحي لابد من أن نراعي الشروط التالية :

- **التقليل قدر المستطاع من تكلفة القرض** : لأن هذا القرض هو تشجيع المزارع على استخدام مثل هذه القروض للنهوض بإنتاجه الفلاحي.
- **وضع خطط خاصة بعملية الإقتراض من طرف المؤسسات المقرضة** : وهذا لكي توضع فيها كل الشروط الإقتراض حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منهم الاستفادة من هذه القروض، وفي الوقت الذي تطلب فيه دون عرقلة حتى يتمكن المزارع من استخدام القروض في الوقت المناسب.
- **مراعاة الوفاء من طرف المزارعين اتجاه مؤسسات الإقتراض** : وهذا بإتباع أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا عن طريق بناء المخازن المكيفة حيث أن وفاء المزراعين بالتزاماتهم في الوقت المحدد يشجع المؤسسات المالية من مواصلة عملها اتجاه مختلف المزارعين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم.
- **تأمين محاصيل الزراعة لدى المؤسسات المتخصة** : فهذه الأخيرة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية، ومن ثم يمكن للمؤسسات المقترضة أن تمول المزارعين دون أي أخطار على أموالهم وإن وجدت بعض الأخطار تكون خفيفة.[1]
- **تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة** : بحيث يجب فيها مراعاة احتياجات مختلف المناطق القادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين.
- **وجوب استخدام القروض الفلاحية المتاحة في الأغراض التي صرفت من أجلها** : فعلى مؤسسات التمويل أن تقوم بحملة إعلانية وتوعية للمزارعين في كيفية استخدام القروض الفلاحية وإستثمار هذه الأموال على أحسن وجه حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على المزارعين وعلى مؤسسات التمويل وأن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة استخدام جزء كبير من الأموال في أغراض استهلاكية ترفيهية لا علاقة لها بالإنتاج.
- **ضرورة اهتمام المؤسسات الممولة بالصناعة الزراعية** : فلا يخصص تقديم القروض فقط قصد تنمية القطاع، ولكن على هذه المؤسسات أن تخدم بطرق مباشرة أو غير مباشرة كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة لأن مثل هذه الصناعات لها أهميتها الخاصة في التنمية الفلاحية.

[1] - بورنان أميرة كوثر، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، ، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014-2015)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص 8.

- **تهيئة المناخ** : لكي يكون للقرض فعالية لابد من أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة دخل المزارع، إذا صاحبها الإتباع السليم للتسويق مع إعادة الطرق ووسائل النقل المناسبة أدى كل هذا إلى تحقيق الوفاء وهذا هو الهدف من منح القروض.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

المطلب الاول: مناقشة الدراسات السابقة

✓ **الدراسات العربية:**

1- بن سمية دلال بعنوان: سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر

تهدف هذه المداخلة إلى عرض سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات المتتالية للوقوف على مشاكل نظام التمويل ثم تقدم البدائل التمويلية الممكنة.

من نتائج الدراسة:

- العمل على استكمال الإصلاحات المصرفية وتحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكسب فعالية أكبر ويساهم بدرجة أكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قار التمويل بما يسمح لفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة.
- وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

2- دراسة وليد حمدي باشا السياسة الائتمانية في تمويل قطاع الفلاحي الجزائري(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي (2010/2000)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة والعلاقة بين السياسة التمويلية والسياسة الائتمانية المتبعة في القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتعرف على اتجاهات السياسة الائتمانية

[1] - بورنان أميرة كوثر، مرجع سابق، ص 9.

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بإختلاف انواع القروض الممنوحة وكفاءة سياسة تحصيلها لما لها دور أساسي في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها.

من نتائج هذه الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القرض كما توصي أيضا بتحسين الكفاءة الإدارية للبنك وذلك يخلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية لبنك وتوفير الكوادر الفنية الماهرة المزيد من الإهتمام بالمزارع الصغيرة التقليدية من خلال توسيع قاعدة فئات القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسة المالية الوحيدة المسئولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلدان لذا فإن تطور أساليبه وباستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل و زيادة رأس مال هدفه من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقه لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام.

3- عياش خديجة سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.

تتمحور إشكالية البحث حول إلى أي مدى يمكن لسياسة التنموية في القطاع الفلاحي أن تساهم في تطوير الإقتصاد الجزائري؟

أتبع المنهج الوصفي في دراسة الموضوع وقام بدراسة المخطط الوطني في الفترة 2000-2007.

نتائج الدراسة:

- تحسن الموقف الدولي نحو الجزائر وهذا من خلال المشاركة الفعلية في المحافل الدولية منها التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كذلك إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا يعني عودة الجزائر للساحة الدولية.
- واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتوجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب لجعل السوق الوطنية موطنا لها في ظل تحطيم بنية القطاع الفلاحي.
- لم يكن هنالك تأثير على مستوى الإنتاج رغم التزايد في عدد الإطارت وذلك لعدة أسباب منها:
  - الطابع النظري لتكوين مما لا يسمح بإدماج إطارات بوسط الفلاحين.
  - تعاملهم مع الفلاحين بأسلوب الأمر والنهي وعدم اخذ خبرتهم الميدانية الطويلة بعين الإعتبار.
  - انحراف الإطارات المتخرجة نحو المهام الإدارية بعيدا على مواقع الإنتاج المباشرة وتسربها نحو القطاعات الأكثر ربحية.

4- فاطمة الزهراء تيرس، القروض الفلاحية كأسلوب لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمحور هذه الإشكالية هذا البحث: مامدى مساهمة القروض الفلاحية قي ترقية القطاع الفلاحي؟

نتائج الدراسة:

الفلاحة أحد الثروات الطبيعية غير المستعملة من طرف الحكومة الجزائرية.

القطاع الفلاحي يستطيع أن يساهم في الدخل الوطني وبشكل كبير وتحسين الأمن الغذائي الذي بدوره يحقق التنمية الشاملة.
القروض الفلاحية تعتبر الأسلوب الأمثل لحل مشاكل كثيرة يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري.
يمكن أن تكون عبء أو تكلفة بالنسبة للدولة إذا لم تستغل للغرض المطلوب وإذا لم تكن هنالك رقابة كافية من طرف البنوك وبالتالي يمكن القول هنالك هدر للمال العام.

✓ **الدراسات الأجنبية:**

Bouammar Boualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes(Etude de cas de la région de Ouargla et de la région de Biskra2006-2008).

تتمحور إشكالية البحث حول: ما مدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

نتائج الدراسة:

- إن فشل عمليات التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية يرجع إلى سوء انجاز البرامج التنموية في هذه المنطقة.
- المقاومة الداخلية للوسط الواحاتي هي التي تحدد آثار الاستدمار في دائرة الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

✓ **أوجه التشابه:**

1. تطرقت الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمة هذأ القطاع في الجزائر في الدخل الوطني.
2. محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي ، وتوعية الجيل الحالي بأهميته في الأقتصاد الوطني.

✓ **أوجه الإختلاف:**

1. كان عنصر الإختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة من خلال مكان إجراء التربص وكذا زمن الدراسة.
2. تمثل لب دراستنا في التطرق إلى أثر القروض الفلاحية على ربحية البنك، أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى التنمية الفلاحية بصفة عامة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا يتضح أن للقروض أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، والقروض الفلاحية دورا هاما في تطوير الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة .

تناولنا واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وآليات تمويله، وإلى واقع القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (1962-1999)، من أجل توضيح أن القروض الفلاحية لها أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية.

ثم تطرقنا إلى لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عن طريق التعرف على آليات تنفيذ وتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية التى تكون بمثابة اليد المحركة لتمويل القطاع الفلاحي، وهذا من أجل تسهيل كل العوائق التي تقف أمام الفلاحين.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي:

تقييم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

فترة: 2019/2018

تمهيد:

تعتبر الربحية من الاتجاهات الأساسية التي تجب مراعاتها في أي سياسة إقراضية، ولأي من البنوك التجارية، وذلك لأنها ضرورية لنجاح المصرف باعتباره إحدى المؤسسات الهادفة إلى الربح. ولتحقيق كل ذلك، يجب وضع معايير و إجراءات للإقراض يسترشد بها متخذو القرارات، كما لا يجب أن يغيب على الأذهان أنه رغم العائد الجيد للتسهيلات الائتمانية فهي تتضمن قدرا من المخاطرة الائتمانية التي تواجه البنوك، فهذه التسهيلات ذات منافع جيدة اذا أحسن المصرف استخدامها، وشديدة الضرر إذا أساء المصرف استخدامها، نظرا لأن ايرادات القروض تمثل نسبة كبيرة من اجمالي ايرادات البنك، فمن المهم تقييم ربحية الأنواع المختلفة من القروض.

المبحث الأول: القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذا البنك من خلال عرض نشأته وأهدافه، بالإضافة إلى الإلمام إلى القروض الفلاحية وشرح كيفية مراحل منح هذه القروض.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82/206 المؤرخ في 1982/05/13، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، بهدف إزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ، وهو مكلف بما يلي :

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية، من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف الاكتفاء الذاتي؛
- تمويل جميع الإستغلالات الزراعية التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الاخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البيطرة، الصيدلة...الخ؛
- يمنح قروضا طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى، كالري وتربية المواشي والقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

وفي ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض:

- قرض الرفيق وهو قرض موسمي؛
- قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز.
- قرض فدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛
- قرض ممون؛
- قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛
- قرض السكن الريفي.

- **أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

يحتم المناخ الإقتصادي على الجديد الذي شهدته الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تعرضها البيئة المصرفية،

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

من الأهداف المسطرة من طرف البنك مايلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطور العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى درجة من الربحية.

ولبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة الملحية والأجنبية، حيث قام البنك بفتح شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وتتمثل هذه المساعي في جملة من الإجراءات :

- رفع حجم موارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاط البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

- **أهمية القروض الفلاحية :**

تتمثل أهمية هذه القروض في الآتي :

- القرض يسهل تراكم رؤوس الأموال.
- تساعد القروض على زيادة في استخدام الموارد.
- القروض تزيد من الدخل القومي و زيادة أرباح المنتجين.
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة، وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي.
- محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي
- القرض يسمح باستعمال أفضل لرؤوس الأموال.

- **دور القروض:**

يتمثل دور القروض في الآتي :

❖ دور القروض بالنسبة للنشاط المصرفي وتتمثل في ما يلي :

✓ تحقيق عوائد كبيرة : حيث يهدف البنك كمنظمة تجارية من منح القروض من تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل خدمات ممكنة لزبائنه.

✓ استمرارية النشاط البنكي : حيث تمثل القروض بالنسبة للبنوك النشاط الأساسي لها والتي من دونها لا يمكن للبنك أن يصل للأهداف التي يريد تحقيقها.

❖ دور القروض بالنسبة للأفراد والمؤسسات وتمثل ما يلي :

✓ تسمح القروض بتوفير الأموال اللازمة في وقت مناسب لعملاء البنك.

✓ تمكن القروض بالحصول على أموال بتكاليف نسبية أقل من القروض مباشرة.

✓ يمكن الاقتراض من البنك لتجنب مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.

❖ دور القروض بالنسبة للاقتصاد ككل وهي :

✓ **زيادة الإنتاج** : أصبح اللجوء إلى البنك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.

✓ **زيادة الاستهلاك** : يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق القرض الذي يقدمه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلعة الاستهلاكية حليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة القرض.

✓ **تسوية المبادلات** : تستخدم القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع الاعتماد على اقل البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

المطلب الثاني: مراحل منح قروض الفلاحية

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض، لا يؤهل للاستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة، تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض من طرف الوكالة فيما يلي :

1- إعداد و تقديم الملف:

إن الملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذه الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية :

1-1-الوثائق الإدارية : والمتمثلة في :

- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- عقد الملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم أو وثيقة إسناد أو إنتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.

1-2-الوثائق الجبائية والمحاسبية : تتمثل فيما يلي :

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الأقل.
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل.

1-3-الوثائق المالية و التقنية : تتمثل فيما يلي :

- الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح.

2- دراسة القرض:

2-1-دراسة الملف : بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأ، و كذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة، وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحسابات بعض النسب المالية.

2-2-المقابلة والمعاينة : يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم: المدير وموظفين من مصلحة القرض لمعاينة مقر المشروع، والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة و التوقيع عليه.

3- الفصل في الملف المقدم : يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به، وحول جدوى المشروع ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر(المستثمر) القيام بالتعديلات والتصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.
تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من أجل التكفل بها في حالة رفض من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طرق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول ينفذ صاحبه عند إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الإنجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

4- دراسة الضمانات :

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقرت.

- ✓ **الضمانات الشخصية** : تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تحديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:
  - **الكفالة** : ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البك إدا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.
  - **الضمان الاحتياطي** : وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.
- ✓ **الضمانات العينية** : ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن ولبس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

1/-الرهن الحيازي : وينقسم هذا النوع بدوره إلى :

أ- **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات** : ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

ب- **رهن البضائع** : يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي :

*أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

*أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

* أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

ت- **الرهن الحيازي للمحل التجاري:** يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

2/-الرهن العقاري: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5- تحديد المخاطر : بناءا على التحاليل السابقة لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

6- الاستفادة من القرض : بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بانجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن إنجاز أعماله بطريقتين:

أ. **الانجاز عن طريق متعامل اقتصادي** : في هذه الحالة يثبت المستثمر أن الأعمال تم إنجازها عن طريق المتعامل الاقتصادي، وذلك بإظهار فاتورة التجار التي يحررها المتعامل الاقتصادي للمستثمر،ويتم تحرير شهادة تثبت أن الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر، يمضي على صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الإنجاز، وهذه الشهادة المحررة بإنجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الاقتصادي. إضافة إلى كل ما سبق لإنجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتوج.

ب. **تقديم القرض من البنك** : يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع بعنوان القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين. ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرة يوما، ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤداة، الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورث. وبانتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية الأشغال يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حسب الاتفاق مع البنك.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول عملية التمويل وتقييم ربحية البنك

سنحاول في هذا المبحث إعطاء دراسة إحصائية حول عملية التمويل والتطرق إلى ربحية البنك من خلال إيرادات البنك وتطور الودائع وذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الفلاحية.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية وتطور الودائع في القطاع الفلاحي

تعتبر دائرة قمار من أكبر المناطق الفلاحية وذلك لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للبلدية طابع زراعة النخيل وهذا لطبيعة المنطقة (صحراوية) إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة .

أولا: أهم مؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي

1-المعطيات العامة:

- ✓ **المساحات:**

المساحة الصالحة للزراعة 21.026 هكتار

المراعي الصحراوية 4.750.000 هكتار

المساحة الإجمالية 4.158.026 هكتار

- ✓ **الموارد المائية:**

عدد الأبار 804 وحدة

القدرة المجندة 26.198 لتر في الثانية

- ✓ **عدد المستثمرات الفلاحية 27.734**

الخاصة: 26.080

المستثمرات الفلاحية الجماعية: 41

المستثمرات الفلاحية الفردية:747

المربون بدون ارض فلاحية: 151

المستثمرات المستغلة من طرف المؤسسات العمومية: 07

عدد الفلاحين المستغلين والمستغلين المشتركين: 37908

1- استغلال الأراضي الزراعية

✓ زراعة النخيل:

المساحة المغروسة 183.000 هكتار

عدد النخيل الإجمالي 2.069.000 نخلة

عدد النخيل المنتجة 1.712.000 نخلة

(1-2) جدول استغلال الاراضي الزراعية :

	المساحة المزروعة (هكتار)	الإنتاج (القنطار)
المحاصيل	920	15.900
الخضروات	2645	238.00
الأعلاف	2078	260.00
المجموع	5643	513.00

المصدر: معلومات من البنك

2- الإنتاج الحيواني :

- التعداد:

الأبقار 663 رأس

الأغنام 102 رأس

الماعز 120.000 رأس

الإبل 23.000 رأس

3- الإنتاج الحيواني:

اللحوم الحمراء: 2.700 قنطار

اللحوم البيضاء: 2.700 قنطار

الحليب: 10.300.000 لتر

البيض: 864.000 وحدة

1-3 تاتج القروض إلى غاية 2015/12/31

عدد الملفات المقدمة إلى اللجنة التقنية: 4.519

عدد الملفات المقبولة: 4.390

عدد الملفات المرفوضة: 129

2-3 القيمة المالية للاستثمارات

القيمة الإجمالية للاستثمارات: 1.400 مليون دج

مساهمة صندوق القرض: 904 مليون دج

قروض البنك: 196 مليون دج

3-3 الانجازات المالية:

القيمة الإجمالية للاستثمارات 937 مليون دج

مساهمة صندوق القرض 707 مليون دج

قروض البنك 72 مليون دج

التمويل الذاتي 158 مليون دج

أهم الانجازات الميدانية:

غرس النخيل 2358 هكتار

تعبئة الموارد المائية 03 أبار

انجاز أحواض تخزين المياه 5924 م ^{3}

السقي بالتقطير 330 هكتار

شبكة السقي 621.000 متر طولي

تنظيف الخنادق 217.000 متر طولي

فتح خنادق جديدة 124.000 متر طولي

دعم ثروة تربية الإبل 6.500 رأس

ناصب الشغل عن طريق القرض الفلاحي للمستثمرة الفلاحية 7406 منصب

عدد الوحدات المصغرة لفائدة الإطارات الفلاحية العاطلة عن العمل 125.

2 تطور الودائع لدى الوكالة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعرفنا على عدد الحسابات الموجودة في الوكالة وتطورات الودائع الموجودة فيها كما يلي:

2.2 جدول عدد حسابات الوكالة لسنة 2018– 2019

الحسابات	2018		2019		%التطور	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
حسابات بالدينار للتجار والفلاحين	4800	49.49	5436	51.45	6.36	13.25
حسابات بالدينار الخاصة بالعمال	1580	16.29	1610	15.23	30	1.89
حسابات الدفاتر بفائدة	390	4.02	418	3.95	28	7.17
حسابات الدفاتر بدون فائدة	97	1	97	0.91	0	0
حسابات العملة الصعبة	2830	29.18	3004	28.43	174	6.14
لمجموع	9697	100	10565	100	868	8.95

المصدر : معلومات من البنك من اعداد الطالبين

3.2 جدول لايرادات بنك BADR خلال سنة 2018 – 2019

السنة الايرادات	2018	النسبة	2019	النسبة
القطاع الفلاحي	429	1.73	9706	7.95
القطاع غير الفلاحي	24222	97.98	228103	92.05
المجموع	24721	100	247809	100

المصدر: معلومات من البنك من اعداد الطالبين

التحليل:

من خلال الإحصائيات المقدمة في المعطيات العامة المميزة مؤشرات التنمية في منطقة تقرت لاحظنا أن المساحة الصالحة للزراعة غير كافية بالنسبة للمستثمرات(21.026÷27.734= 0.75 هـ/ للمستثمر) أي 0.75 هكتار للمستثمر وهذا يؤكد صغر المستثمرات الذي يؤدي إلى ضعف دخل لفلاح وهذا يوجب تدخل الدولة، على العكس الموارد المائية التي تعتبر متوفرة (21.026÷26.198= 0.80 لتر في الثانية لكل هكتار) لكن توفر المائية لا يعني أن المستثمرات تستفيد منها وذلك لاستعمالها أساليب تقليدية، وللاستفادة من هذه الموارد ينبغي عصرنة نظام السقي باستعمال أساليب التقطير، الرش المحوري ..الخ أما بالنسبة لاستغلال الأراضي الزراعية في حالة زراعة النخيل لاحظنا قلة النخيل المنتجة مقارنة بالعدد الإجمالي(2.069.000-1712.000=357.000 نخلة) أي أن 357.000 نخلة غير منتجة وهو عدد كبير من يعود إلى أن أغلب النخيل قديمة وأمال العناية بها ضعيفة.

أما في ما يخص عدد رؤوس الأبقار قليل جدا مقارنة بالأصناف الأخرى، وهذا لخصوصية المنطقة (الصحراوية) ، أضف إلى ذلك أن نسبة إنتاج الحليب وكذلك بالنسبة لإنتاج البيض وفيما يتعلق بنتائج قروض البنك لاحظنا أن تعدد الملفات المقبولة للقرض 4.390 معتبر مقارنة بالمرفوضة وهذا ما يبرز دور البنك حيث وصلت نسبة الإنجازات المالية للمستثمرات تمثل (1.400/937=0.66 أي 66% ومن هذا يظهر أن هناك متابعة للانجاز ويظهر هذا من خلال انجازات ميدانية.

ولاحظنا أن برامج التنموية قد كان لها أثار خاصة ويظهر من خلال مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع (7406 منصب) عن طريق البنك.

بالمقارنة من خلال الجدول الأولي تضح لنا أن الحسابات المدونة بالدنانير للتجارة والفلاحين قد تطورت من سنة 2018 حيث كانت النسبة تمثل إلى49.49% إلى 51.45% سنة 2019 وذلك راجع فتح الفلاحين المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال كما لوحظ تطور إجمالي حسابات الوكالة حيث قدرت حسابات الدفاتر بالفائدة ب7.17% أما الدفاتر بدون فائدة فلم تلقى أي تطور ذلك راجع لعدد مردوديته أم حسابات التجار الفلاحين بالدينار، 13.25% كنسبة تطور خلال سنة وهي مرسلة للارتفاع مع استمرار برنامج الدعم الفلاحي.

أما فيما يخص المقارنة بين سنة 2018 و2019 فان إيرادات الوكالة والموضحة من خلال الجدول

(02) لا تزال تعتمد على قطاع الفلاحين إذا قدرت سنة 2018 الإيرادات من القطع غير الفلاحي بنسبة 97.98% من مجموع إيرادات الوكالة بينما قدرت إيرادت القطع الفلاحي ب 1.73 % أما في سنة 2019 فنشهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت إلى 7.95% وذلك راجع إلى برنامج الدعم الفلاحي الذي نشط القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع وانخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي إلى نسبة 92.05% بعدما كانت تقارب ال 97.98% بعدما كانت تقارب 97.98 %سنة2018 .

المطلب الثاني: دور التمويل في تحقيق الربحية

إن الربحية هي الهدف الأساسي والأسمى الذي يسعى إليه أي بنك ولابد أن تكون هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحقق الربحية.

حيث تعتمد قدرة البنوك في الوصول إلى تحقيق الربح وتعظيم الربحية على مدى قدرتها على وضع آليات وسياسات معينة بغرض التحكم في المخاطر التي تعيق نشاطها وذلك من خلال إتباع سياسات ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية، لأن القيام بإدارة المخاطر بشكل كفء يقلل من هذه المخاطر وهو يعتبر أسلوب وقائي لأن البنك يتخذه قبل الوقوع في الخطر.

الربح هو هدف رئيسي للبنك وعامل مهم لرسم سياسة الإقراض، فعلى البنوك والتي هي بحاجة الى أرباح اكثر من غيرها (نتيجة ضغط المساهمين على إدارة البنك) أن تنتهج سياسة إقراضية متساهلة رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك مخاطر إضافية.

حيث تتحدث ربحية القرض بتفاعل كل تكاليف القرض ومخاطره، ومعدل الفائدة الذي يحمله البنك المقترض وبالنسبة لمعدل الفائدة فيتم تحديده من خلال المنافسة بين البنوك، ففي هذه الحال بأخذ سعر القرض كما هو ويقرر البنك ما إذا سيقبل القرض أم لا بناء على حسابات التكلفة والمخاطر والعائد، وهنالك حالات التي يكون فيها البنك هو المحدد لأسعار القروض والتي

تتطلب منه أن يكون على دراية بقوانين العرض والطلب، من الممكن أن يحدد سعر عالي للقرض مع معدل الطلب بصفة عامة الأنواع المختلفة للقروض يمكن تقييمها كالأتي :

$$ر = ف - ع - خ$$

ر : الربحية.

ف : عائد الفائدة (تشمل على الرسوم المتعلقة بإجراءات القرض).

ع : تكاليف العمليات المرتبطة بالقرض.

خ : مخاطر عدم السداد.

فربحية البنك تأتي من الفرق بين العائد من القرض وتكلفة القرض، فالعائد لا يعني فقط الفائدة التي تحدد القرض، و انما أيضا أي رسوم يتم الحصول عليها مقابل القرض ومتابعته وتحصيله، كذلك التكاليف لا تتضمن فقط المصروفات الإدارية وتكلفة المال المستخدم في التمويل، وإنما تتضمن أيضا تكلفة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم مقدرة العميل على السداد.

نلاحظ من جدول إيرادات الوكالة فنشهد نمو ملحوظ للإيرادات و وهذا ما يبرز دور البنك الذي نشط القطاع الفلاحي، مما أدى إلى زيادة في منح القروض الفلاحية وذلك راجع إلى برنامج الدعم الفلاحي، بعد انقضاء المدة وقيام المقترض " المستثمر" بتسديد كل الدفعات دون تأخر أو توقف على السداد فإن البنك سيحقق ربحية وهي الفرق بين قيمة القرض ومجموع الدفعات.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل لاحظنا القروض الممنوحة من طرف البنك كانت لها أثار خاصة في تحقيق البرامج التنموية ويظهر ذلك من خلال مناصب الشغل التي ساهمت في خلقها.

كما لاحظنا أن حسابات الفلاحين قد تطورت وذلك راجع إلى فتح الفلاحين المستفيدين من القرض الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال وهي مرسلة للارتفاع مع استمرار منح القروض الفلاحية.

أما فيما يخص إيرادات الوكالة فالملاحظ أنها لا تزال تعتمد على قطاع غير الفلاحين أي أن الإيرادات من القطاع غير الفلاحي اكبر من إيرادات القطاع الفلاحي ومع ذلك نشاهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت تطور ملحوظ وذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الفلاحية التي نشطت القطاع مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع وانخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي.ومن خلال تحليلنا للمعطيات المقدمة لنا توصلنا إلى النتائج التالية :

* أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار البنوك الجزائرية التجارية الأخرى، شهد تطورا ملحوظا في نسبة مساهمته في تمويل المشاريع الفلاحية.

* لا يقدم البنك على رفض الملفات المعروضة عليه إلا حالات نادرة حيث تكون هنالك نوع من الشك حول عدم تمكن المقترض من سداد دينه أو ضعف الضمانات المقدمة.

الخاتمة

خاتمة :

تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي، وتعتبر القروض من أهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها في تمويل نشاطها المتمثل في استثمار مواردها البنكية، حيث يقوم البنك بدراسة شاملة ومعمقة للجهة الطالبة للقرض من جميع الجوانب المالية وغير المالية بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات و المعايير والأسس العلمية.

وعليه فإن الأشخاص المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة العالية والدقة لكون المصرف يتعامل بأموال المودعين والتي هي قابلة للطلب في تواريخ استحقاقها مما يجعله في وضعية حساسة، بمعنى أن أي خطأ في التحليل والدراسة يكلف البنك مجموعة من المخاطر لم يكن يتوقعها، حيث تمس أيضا المتعاملين معهم كون علاقاتهم به مباشرة. وبما أن أنه ليس من السهل على البنك تحمل أعباء هذه المخاطر، فإنه يطلب من العميل الراغب في الاقتراض تقديم ضمانات كافية للتحقق من سلامة القرض وحماية نفسه من المخاطر المحتملة حدوثها مستقبليا كتوقف المقترض على السداد نهائيا مما يجعل البنك يباشر في الإجراءات القانونية اللازمة.

لم تعد مهام البنك محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين، وذلك لأن النشاطات البنكية عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والنشاطات، فأصبحت تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوما، نظرا لما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة ابتدءا بالتطهير المالي إلى غاية استقلالية المؤسسات ثم الخوصصة و الغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي في توفير وسائل التمويل اللازمة، من قروض مصرفية متنوعة، حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع و احتياجات المؤسسة، وهي تسعى لتوسيع اهتماما بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة، معتمدة في اتخاذ قراراتها النهائية المتعلقة بمنح القرض

فقد يلجأ البنك إلى وضع سياسات جديدة تحول علاقته بالمؤسسات من علاقة تمويل إلى علاقة شراكة والتي تؤدي إلى توزيع الأرباح و المخاطر وإعطاء وجه جديد لسياسة الإقراض.

ومن خلال ما سبق تمكنا من أخذ نظرة شاملة وكاملة عن الجهاز المصرفي و كيفية منح البنوك للقروض.

اختبار الفرضيات:

1- يعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد بأنه مجموعة من المؤسسات التي تقوم على قوانين وأنظمة تتبعها المصارف فهو يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمارس عدة أنشطة ومهام تتمثل في منح قروض الاستغلال والاستثمار وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.

2- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة ومتوسطة المدى، إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل قصير المدى وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

3- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم وهذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ..الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت الفرضية الرابعة.

النتائج المتوصل إليها:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

2- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

3- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي و إعطائه الأولوية.

الاقتراحات والتوصيات:

حتى يؤدي البنك دوره في التنمية الفلاحية عليه أن يتخذ بعض الإجراءات التي تهيئ أرضية تتلاءم ومتطلبات السوق منها:

- ✓ تشجيع الزراعة بكافة الطرق مثل الملتقيات، الدورات الإرشادية، الإشهارات،...الخ
- ✓ البحث عن محيط جديد للاستثمار الزراعي.
- ✓ تحضير المحيط الريفي للزراعة الصناعية التي تقوم على أسس علمية.
- ✓ الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى وذلك بتكوين الإطارات...الخ
- ✓ اكتساب مهارة في تحضير وإعطاء المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للفلاحين لمساعدتهم في وضع إستراتيجية أنشطتهم ومنه اتخاذ القرارات.
- ✓ توعية الفلاحين المتعاملين مع الصندوق بإعطائهم دروس تناول مجال عملهم.
- ✓ العمل على تطوير الإمكانيات من أجهزة تكنولوجية إلى العمل على تكوين إطارات عاملة فنية.
- ✓ ضرورة وجود نظام معلومات يجد محكم نجد أن توفر المعلومات أساسي في مثل هذا النوع من الاستثمارات، وأهم ما يمكن فعله هو إنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح المكلفة بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعتها، وذلك من أجل السيطرة التامة على معطيات التسيير.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع القروض الفلاحية موضوعا شاسعا وعميقا، لذلك من فإنه من الصعب التطرق إلى مختلف جوانبه. وبناءا على ذلك، فإننا نقترح على الباحثين في هذا الميدان ما يلي:

1-البحث في طرق دراسة القروض المتعثرة

2-التعمق في دراسة مخاطر القروض

3-دراسة لموضوع البنوك الإلكترونية.

نظرا لأهمية واتساع موضوعنا فإنه من غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه، ولذلك تبقى المجالات البحث مفتوحة أمام الطلبة السنوات القادمة لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته لأنه من المؤكد أن هنالك عدة نقاط لم نتعرض لها والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في أبحاث لاحقة.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

1- بلعوج حورية، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية،-BADR- فرع بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017-2018.

2- بورنان أميرة كوثر، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في BADR خلال الفترة (2014-2015)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016،

3- بثنية قالي، إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2014-2016) وكالة رقم 324 أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018، ص 20.

4- دحاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة مغنية، تقرير تربص مقدم نيل شهادة الليسانس ، التخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ملحقة مغنية، 2014/2013، ص 24.

5- ربح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية،العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2003،

6- عبد اللطيف بن آشنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

7- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية،1988

8- مجدولين دهينة ، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق وتطوير سهل في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006،

9- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986

10- مسعودي نور الهدى، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- أم البواقي-، مذكرة مكملة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018-2019

11- نور لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة – ولاية تيارت-، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة المجاستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان

12- موسى رحماني ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الانتاج الفلاحي وأثرها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

ثانيا: باللغة الأجنبية:

13- Bouammar Boualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes(Etude de cas de la région de Ourgla et de la région de Biskra2006-2008).

الفهرس

الاهداء.....IV
الشكر.....V
الملخص.....VIII
قائمة المحتويات.....IX
قائمة الجداول.....X
المقدمة.....ب
الفصل الاول : تمويل القطاع الفلاحي 1
تمهيد.....2
المبحث الاول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و اليات تمويله.....3
المطلب الاول : واقع القطاع الفلاحي قبل انشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 3
واقع القطاع الفلاحي خلال فترة 1962 1980 3
اهداف التسيير الذاتي.....6
اهداف الثورة الزراعية 7
مراحل تطبيق الثورة الزراعية 8
المطلب الثاني : شروط نجاح سياسة التمويل للقطاع الفلاحي 10
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....11
المطلب الاول : مناقشة الدراسات السابقة 11
الدراسات العربية 11
الدراسات الاجنبية 13
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة و الحالية 13
اوجه التشابه.....13
اوجه الاختلاف.....13

خلاصة الفصل 14

الفصل الثاني : الايطار التطبيقي تقييم ربحية بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.....15

تمهيد 16

المبحث الاول : القروض الفلاحية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية 17

المطلب الاول : تقييم بنك الفلاحة و التنمية الريفية 17

اهمية القروض الفلاحية 18

دور القروض 19

المطلب الثاني : مراحل منح القروض الفلاحية 19

دراسة القروض 20

الفصل في الملف المقدم 20

اعداد و تقديم الملف 20

دراسة الضمانات 21

المبحث الثاني : دراسة احصائية حول عملية التمويل و تقييم ربحية البنك 23

المطلب الاول : مؤشرات التنمية و تطور الودائع في القطاع الفلاحي 23

اهم المؤشرات في القطاع الفلاحي 23

اهم الانجازات الميدانية 25

المطلب الثاني : دور التمويل في تحقيق الربحية 27

خلاصة الفصل 29

الخاتمة 31

المراجع 35

الفهرس 37

الملاحق..... 40

الملاحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بطاقة امضاء
FICHE DE SIGNATURE

SIEGE : ..... مركز :

Date d'ouverture تاريخ التسجيل	N° de compte رقم الحساب
TITULAIRE المستفيد NOM : ..... اللقب : PRENOMS : ..... الاسم :	Signature الامضاء

PROFESSION : ..... المهنة :

ADRESSE FISCALE : ..... عنوان الجبائي :

ADRESSE COURRIER : ..... عنوان البريد :

N° PIECE D'IDENTITE : ..... رقم بطاقة التعريف :

DATE ET LIEU DE NAISSANCE : ..... تاريخ ومكان الولادة :

NATIONALITE : ..... الجنسية : TEL. : ..... الهاتف :

MANDATAIRE المفوض	Signature الامضاء
M : ..... السيد : DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد : DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد : DATE : ..... تاريخ :	
M : ..... السيد : DATE : ..... تاريخ :	

Réf. : CA 10 / CA 10 Bis / ARCH. 15 Ans

(Noter Instructions et Contentieux au Verso)

ملف .....

.....

.....

.....

حساب رقـم |_____|_____|

نحن المـوقعون أسفله (ذكـر التسمية الاجتماعية للشركة)

.....

.....

.....

.....

الممثلة من لدن (اللقب، الاسم والصفة) .....

.....

.....

.....

رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري (وسيتم تقـديـم نسخـة مـن طـرفنا)

.....

.....

مقر الشركة (أو العنوان الجبائي) .....

.....

.....

عناوين أخرى (البريد) .....

.....

.....

رقم الهاتف .....

الوثائـق (التي سلمت والتي ستسلـم : القانون الاسـاسي، منشورات الاعلانات الشرعية ... الخ .) .....

.....

.....

.....

من أجل احتياجات مؤسستنا (I)

.....

نرجو من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** أن يفتـح لنا حسـابا جاريـا في سجلاتـه.

ولتسهيل علاقاتنا التجارية، فان كـان كـل العمليـات التي سنجـريها مع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ستكون تحت اسم

.....

.....

.....

ونؤكد فيما يتعلق بهذا الحساب أن نيتنا هي أحداث حساب جار بيننـا وبين **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، تترتب عليه كل

Dossier .....

.....

.....

.....

Compte n° |_____|_____|

Nous soussignés (raison sociale) .....

.....

.....

.....

Représenté par (nom, prénoms, qualité) .....

.....

.....

.....

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous sera remis par nos soins) .....

.....

.....

Siège Social (ou adresse fiscale) .....

.....

.....

Autre adresse (courrier) .....

.....

.....

N° de téléphone .....

Documeents (remis, à remettre : statuts, journaux d'annonces legales, etc... .....

.....

.....

.....

pour les besoins de notre exploitation (I)

.....

prions la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir nous ouvrir un compte courant sur ses livres.

Pour la facilité de nos relations commerciales, toutes les opérations que nous traiterons avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination.

.....

.....

Nous tenons à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte, notre intention est de créer entre nous et la **BANQUE DE**

كل المفاعيل الشرعية الخاصة بالحساب الجاري. ومن المتفق عليه أن في حالة الغاء أو غلق الحساب لأي سبب كان، يكون لكم الحق في التحويل الى هذا الحساب مبالغ كل أوراق المعاملة التجارية التي تكون في حوزتكم سواء منها ما حان وقتها أو ما لم يحن، وتكون موقعة من طرفي مهما كان وعها. وحيث أن لهذا الحساب طابع تجاري بحت فاننا تلتزم بان لا نجري فيه سوى العمليات التي لها علاقة بمؤسستا (1)

.....

كما التزم بادراج المحصولات الواردة من ممارسة مهنتي ضمن التصريحات الجبائية.

ومبلغ الفوائد الناتجة لنا عـــن الحساب الجـــاري المفتـــوح باسمنا.

وعليه، فانه طبقا للمادة 105 من القانون الجزائري للقيم الغير العقارية، فان الفوائد لا تطبق عليها الضريبة المنصوص عليها في المادة 56 و ما بعدها من نفس القانون.

ونتعهد بان لا نحمل بنـــك **الفلاحة والتنمية الريفية** أي مسؤولية في هذا الصدد. ونلتزم بتحمل كل الحقوق أو غيرها من الزوائد التي قد تطالبنا بها ادارة المغارم.

في .....

يوم .....

RURAL un compte-courant produisant tous les effets juridiques du compte-courant. Il est notamment expressément entendu qu'au cas de dénonciation ou de clôture du compte, pour quelque cause que ce soit, vous aurez le droit de virer au débit de ce compte tous les effets échus ou non échus en votre possession, et portant ma signature à quelque titre que ce soit.

Ce compte étant purement commercial, je m'engage à n'y faire porter que les opérations se rattachant à mon exploitation (1)

.....

Je m'engage également à comprendre dans mes déclarations fiscales des recettes provenant de l'exercice de ma profession, le montant des intérêts dont le compte-courant ouvert à mon nom pourra être productif en ma faveur.

En conséquence, et conformément à l'article 105 du Code Algérien des valeurs mobilières, les intérêts ne doivent pas supporter l'impôt prévu par les articles 56 et suivants du même Code.

Je dégage la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de toute responsabilité à cet égard, et m'engage à prendre à ma charge, le cas échéant, tous droit double droit ou amendes quelconques que le fisc se croirait en droit de réclamer de ce fait.

A.....

Le.....

(1) Indiquer : commerciale, ou industrielle, ou agricole, ou minière.

Formule n° 301 non timbrée.

Imp. BADR - Alger

1) ذكر : تجارية أو صناعية أو فلاحية أو منجمية وثيقة رقم 301 غير مختومة

Dossier.....

.....

.....

Compte n° | | | | | |

Je soussigné (nom et prénoms).....

.....

.....

Date et lieu de naissance.....

.....

.....

Nationalité.....

Profession.....

.....

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous en sera fourni par mes soins), ...

.....

.....

Adresse fiscale.....

.....

.....

Autre adresse (courrier) .....

.....

.....

N° de téléphone.....

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) .....

.....

.....

.....

pour les besoins de mon exploitation (1).....

.....

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir lui ouvrir un compte courant sur ses livres.

Pour la facilité de mes relations commerciales, toutes les opérations que je traiterai avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination .....

.....

.....

Je tiens à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte, mon intention est de créer entre moi et la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT**

ف .....

.....

.....

حساب رقم | | | | | |

أنـي الموقع أسفله (اللقب والاسم) .....

.....

.....

تاريخ ومكان الولادة .....

.....

.....

الجنسية .....

المهنـة .....

.....

رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري (سيتم تقديم نسخة من ذلك من طرفي) .....

.....

.....

العنوان الجبائي .....

.....

.....

عناوين أخرى (البريد) .....

.....

.....

رقم الهاتف .....

بطاقة التعريف المقدمة (نوعها، رقمها، تاريخها، مكان تسليمها، السلطة التي سلمتها).....

.....

.....

.....

من أجل احتياجات مؤسستي (I) .....

.....

أرجو من بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يفتح لي حسابا جاريا في سجلاته .....

.....

.....

(I) ولتسهيل علاقتي التجارية فان كل العمليات التي سأجريها مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون باسم .....

.....

وأني أؤكد، فيما يتعلق بهذا الحساب، أن نيتي هي أحداث حساب جار بيني وبين بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة، تترتب عليه

.....
.....
.....

أرجو من **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ان يفتـح حسابا جاريا في سجلاته (باسمي الشخصي) أو (باسم الشخصيـة المعنوية الممثـلة)

.....
.....
.....
.....
.....
.....

وأعلن أنني أتمتع بكامل حقوقي (1) وتبـين المرأة حالتها : عازبة، متزوجة، مطلقة أو أرملة) .....

.....
.....

وأتعهد باطلاع **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** على كل تغيـير قـد يطرأ على المعلومات المذكورة أعلاه.

في .....
يـوم .....

(1) الاشخاص فقط
(2) الشخصية المعنوية ،
وثيقة رقم 303 غير مختومة ،

.....
.....
.....

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir ouvrir un compte de chèques sur ses livres (à mon nom personnel) ou (au nom de ..... personne morale représentée)

.....
.....
.....
.....
.....
.....

Je déclare que je jouis de tous mes droits (1) et que (les femmes préciseront : je suis célibataire, ou mariée, ou divorcée, ou veuve) .....

.....
.....

Je m'engage à aviser la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de tout changement pouvant survenir dans les renseignements précités.

A .....
Le .....

(1) Personnes physiques seulement.
(2) Personnes morales.
Formule no 303 non timbrée.

Imprimerie BADR

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000 د.ج س ت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقيد عميروش

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN COMPTE COURANT BANCAIRE

Je soussigne

☐ PERSONNE PHYSIQUE NON COMMERÇANT

M/Mme/Melle :.....

Ne (e)le :.....

Fils (fille) de :.....et de : .....

N° de l'acte de naissance :.....

Pièce d'identité :.....N° :..... ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Profession :.....

Adresse :.....

N Tél :.....N° Mobile :.....E.Mail :.....

☐ PERSONNE MORALE NON COMMERÇANT

Nom ou raison sociale :.....

Représentée Par M. Mme/Mlle.....

Né (e) le :...../ ..... / ..... À .....

Fils ou fille de ..... et de .....

N° de l'acte de naissance :.....

Pièce d'identité :.....N° :..... ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Adresse personnelle:.....

Agrément / autorisation N° ..... Délivrée le...../...../.....par.....

Siege social .....

N.I.S N° .....

N Tél :.....N° Mobile :.....E-Mail :.....

Certifie exacte les informations indiquées ci-dessus *Signature du demandeur*

A TOUGGOURT 944 Le ..... / ...../ 2016